الضمان الاجتماعي

مجلة لمواضيع الرفاه والسياسات الاجتماعية

الأهلية القانونية ودولة الرفاهية الإسرائيلية: إلقاء نظرة إلى حالة الإعاقة والشيخوخة

محرِّرون ضيوف: هيلا ريمون غرينشبن وروني هولخ

تصدر عن مؤسسة
التأمين الوطني

شباط 2025، كراس 124

ملخَّصات الابحاث

توكيل مستمر للمسنين: دراسة تطبيق تعديل 18 من قانون الأهلية القانونية والوصاية

إيلا كرمل شيفمان[1] وشيرلي رزنيتسكي[2]

إن "تعديل 18 من قانون الأهلية القانونية والوصاية، سنة ت. ش. ك. ب. العبرية-1962" تم تطبيقه في إسرائيل في سنة 2016، كأداة قانونية قد تشكل بديلا للوصاية. وفي إطار التشريع تم تطبيق إجراء **التوكيل المستمر**- وثيقة قانونية تمكّن شخصا أهلا من تنصيب شخص آخر ليتّخذ عنه قرارات طبية، واقتصادية وشخصية، لوقت سوف لا يكون فيه أهلا مستقبلا من جراء مشكلة صحية أو إدراكية. حيث تكون الغاية من الدراسة هي دراسة تطبيق تعديل 18 مع سيرورة تحرير الوثيقة. وفي إطار الدراسة تم تحليل معطيات إدارية خاصة بمنصِّبين وموكَّلين، وفي الوقت نفسه تم إجراء استطلاع للرأي أونلاين لدى محامين خضعوا للتأهيل لتحرير خطابات توكيل مستمر. فمن تحليل المعطيات الإدارية يتبين أن هذه الأداة تخدم في الوقت الراهن خصوصا شريحة المسنين، ولكن نطاق استعمالهم لها منخفض. وكذلك يتبين أن استعمال الأداة يكون أكثر شيوعا في وسط البلاد، لدى شريحة سكانية من طبقة اجتماعية-اقتصادية متوسطة-عالية. ويتبين من استطلاع للرأي تم إجراؤه لدى المحامين أن الدفع عن تحرير الوثيقة يشكل عائقا أمام استعمالها. حيث لم يكتسب بعدُ معظم المحامين تجربة واسعة النطاق في استعمال الأداة، ويكون معظمهم معنيا بتوسيع التأهيل. ويوصى بمواصلة ترويج الأداة من أجل توسيع نطاق استعمالها، ودراسة إمكانية توسيع الآليات لكي تمكّن أيضا شريحة سكانية من الطبقة المتوسطة والمتدنية من استعمال الأداة. وفي الوقت نفسه، تؤكد المكتشفات على الدور الهام الذي يلعبه المحامون في إطار التوكيل المستمر. وتتطلب سيرورة التوقيع مواجهة تحديات شخصية وعائلية وقيادة سيرورات عائلية، ولذلك يوصى بأن يخضع المحامون لتأهيلات خاصة في هذه القضايا.

"من سأنصّبه، إن لم يكن الأولادَ؟" أبعاد خاصة باختيار موكَّل في إطار تفعيل توكيل مستمر من قبل مواطنين كبار السن

ملكا دورون[3]

يكون التوكيل المستمر عبارة عن أداة تخطيطية قانونية يمكن للإنسان بواسطتها الاستعداد لاحتمال تدهور أداءاته وفقدان قدرته على اتّخاذ قرارات على نحو مستقل. فإن إحدى المسائل المركزية التي تثار في إطار تفعيل التوكيل المستمر، تُعنى باختيار الموكَّل المستقبلي. ورغم مركزية وأهمية هذه المسألة، تكون الدراسات التي تتناولها قليلة. حيث يطرح المقال مكتشفات خاصة باختيار موكَّل في إطار تفعيل التوكيل المستمر في فترة الشيخوخة، كما تبينت من دراسة تناولت لأول مرة التجربة

1 قسم إدارة أنظمة صحية، مدرسة العلوم الصحية، جامعة أريئيل، وفريق الشيخوخة، معهد مايرس-جوينت-بروكدايل
2 فريق الشيخوخة، معهد مايرس-جوينت-بروكدايل
3 قسم علم الشيخوخة، كلية علوم الرفاه والصحة، جامعة حيفا

والمعنى لتفعيل التوكيل المستمر في إسرائيل من قبل مواطنين كبار السن، ونظرت فيها. فكانت منهجية الدراسة كمية-ظاهراتية. وفي إطار الدراسة أُجريت مقابلة مع 16 مواطنا كبيرا للسن فعّلوا التوكيل المستمر. ووُجِد بعدان بارزان فيما يخص مسألة اختيار الموكَّل. (1) إختيار أفراد عائلة; (2) إعتبارات عامة لضمان الملاءمة للمهمة. حيث تدل المكتشفات على التشابه بين سيرورة اختيار الموكَّل وبين الوجه الذي يودّ به المسنون لأنفسهم أشكالا أخرى من المساعدة والدعم. وانطلاقا من ذلك، وبالتناسب مع النموذج الهرمي التعويضي، فضّل أفراد أُجريت مقابلة معهم أن ينصّبوا للمهمة أفراد عائلة، خصوصا من درجة القرابة الأولى. وإلى جانب ذلك، لم تغِبْ حصة اعتبارات ضمان الملاءمة للمهمة، التي يلقي الضوء عليها نموذج المهمة الخاصة. وتدل تطبيقات ممكنة للمقال على الدور الهام للمحامين في سيرورة تفعيل الوثيقة عموما، وفيما يخص اختيار الموكَّل خصوصا، من أجل ترقية مستوى تحقيق الفعالية المحتمَلة الكامنة في هذه الأداة لتعزيز الرفاه العاطفي والسيكولوجي في فترة الشيخوخة.

وجهات نظر واعتبارات لعاملات اجتماعيات في سيرورات تنصيب اوصياء واتّخاذ قرارات مدعوم لدى أشخاص أصحاب إعاقة: توصيات خاصة بالتأهيل والسياسة

روني هولر[4] وشيرلي فرنر[4]

في سنة 2016 تم في قانون الأهلية القانونية والوصاية سنة ت. ش. ك. ب. العبرية-1962، إجراء مخطَّط إصلاحي شامل يسمّى تعديل 18. حيث كانت الغاية من المخطَّط الإصلاحي تقليص استعمال الوصاية للحد الأدنى الضروري وتدعيم بدائل أقل تقييدا، وعلى رأسها اتّخاذ قرارات مدعوم. وعلى ضوء الدور المركزي الذي تلعبه العاملات الاجتماعيات في هذا الصعيد للأهلية القانونية، أجرينا سلسلة دراسات تهدف إلى تحليل وجهات نظر واعتبارات لعاملات اجتماعيات يكنّ على علاقة مهنية بأشخاص أصحاب إعاقات وبمجال الأهلية القانونية. وفي هذا المقال نود أن نبحث على نحو تكاملي ومن خلال النظر من أعلى، في معاني مكتشفات مشروع الدراسة، فسنبحث سواء في الأهداف التي تعزى العاملات الاجتماعيات للوصاية (منع الأخطار وترقية جودة الحياة) أم في المميزات الشخصية التي يأخذنها بعين الاعتبار في توصياتها (تشخيص الشخص، ومستوى الأداء والرغبة). ويشير لنا هذا البحث إلى أنه هناك فجوة لا يستهان بها بين الرؤيا المرتكز عليها تعديل 18 وبين وجهات النظر والمنهجيات التطبيقية للعاملات الاجتماعيات. فتجعلنا هذه الفجوة نصدر بعض التوصيات على صعيد التأهيل والسياسة، بغية تدعيم تطبيق شامل وعميق للمخطَّط الإصلاحي وتمكين الأشخاص أصحاب الإعاقات وأشخاص مسنين من الاستفادة من حقهم في التمتع بالأهلية القانونية.

4 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس

كيف يصمَّم كل من سياسة، وتشريع ومجلس قضائي للأهلية القانونية؟ إتّباع منهجية تصميم آلية عدم توافق الإرادات لإتاحة استفادة أشخاص أصحاب إعاقات من حقوقهم

روني روتلر[5]

تتمثل الأهلية القانونية بقدرة الإنسان على تأدية عمليات قانونية واتّخاذ قرارات حول حياته. ورغم كون الأهلية القانونية حقا أساسيا، يمكن تقييدها حين تنشأ خشية حول قدرة إنسان على إدارة شؤونه، وأن تعيَّن بدلا منها آليات بديلة لاتّخاذ قرارات. حيث يكون هذا التقييد شائعا خصوصا لدى أشخاص أصحاب إعاقات عقلية أو نفسية، وكذلك لدى أشخاص كبار للسن. فإن التقييد، الذي يهدف إلى حماية الفرد، قد يمس على نحو ملحوظ باستقلاليته وضمان تمتعه بالعدالة. فأسفرت هذه المخاوف عن بلورة سياسة دولية ومخطَّطات إصلاحية تشريعية تؤكد على الحق في التمتع بالأهلية القانونية، خصوصا من خلال آليات أقل تقييدا- وعلى رأسها اتّخاذ قرارات مدعوم وتوكيل مستمر. ويثير تطبيق المبادئ الجديدة صعوبات واختلافات في مواضيع المسؤولية، والإشراف، ووظيفة المهنيين، وإجراءات التنصيب، ووضع الإنسان الإداري في هذه المسيرة ومخاطر مختلفة. حيث تُبرز هذه الصعوبات والاختلافات التحديات في ضمان ملاءمة أنظمة لتبنّي تغيُرات اجتماعية. ومن باب الإدراك أن بناء أنظمة جديدة يتطلب ليس فقط إدماجا لتعديلات تشريعية فحسب، بل فهما عميقا للنظام القائم والاعتناء الواسع النطاق بالواقع الميداني، يوصي المقال بالتعامل مع هذه الصعوبات والاختلافات على نحو ابتكاري، مع تبنّي منهجية تسمّى تصميم آليات عدم توافق الإرادات. ومن خلال إدماج مبدأ حقوق أشخاص أصحاب إعاقات في هذه المنهجية، يوصى بتصميم سياسة، وتشريع، ومحاكم ومجالس قضائية، وتقليص الفجوة بين فِكَر لتعزيز الحق في التمتع بالأهلية القانونية وبين تطبيقها فعلا.

الوصاية والتحديد الذاتي: دراسة نوعية لدى أشخاص أصحاب إعاقة إدراكية وأوصيائهم*

دوري ريفكين[6]

بالرغم من الانتقاد الموجَّه إلى الوصاية كمنهجية تطبيقية تقلص استقلالية أشخاص أصحاب إعاقة، وجهود إدماج بدائل أقل تقييدا، فهي لا تزال الطريقة الشائعة للتسوية القانونية للعلاقات بين بالغين أصحاب إعاقة وبين أفراد العائلة الذين يسهرون على ضمان مصلحتهم. ويدرس هذا المقال كيف ينظر أشخاص نُصِّب لهم وصي أو أوصياء إلى تسوية الوصاية، وكيفية اتّخاذ القرارات في إطار هذه التسوية، والتحديد الذاتي لدى الأشخاص الذين نُصِّب لهم وصي. فلأغراض الدراسة، أُجرِيت مقابلات شبه منظَّمة مع 13 زوجا: أوصياء، وأشخاص أصحاب إعاقة إدراكية بأعمار 31-50

---

5 مجال الإعاقة، المفوَّضية للمساواة، والتعددية والشؤون المجتمعية، جامعة تل أبيب

6 معهد مايرس-جوينت-بروكدايل

(وكذلك مرأة واحدة عمرها 69) نُصِّب لهم وصي من أفراد العائلة- في معظم الحالات، والد/ة. وعلى أساس تحليل مواضيعي معتمِد على نظرية للمقابلات، يتبين أن معظم الأوصياء ينظرون إلى الحاجة لتنصيب وصي كأمر طبيعي من تلقاء نفسه، بينما يتحفظ أقلاء من مسّه بالاستقلالية. وإن معظم الأشخاص الذين نُصِّب لهم وصي يكونون راضين عن وجود من يتولى المسؤولية عنهم، وكلا الطرفين ينظران إلى التنصيب كامتداد للدور الوالدي. وكذلك يتبين أنه في سيرورة اتّخاذ القرارات يستعمل كلا الطرفين تشكيلة متنوعة واسعة من طرق التأثير. وبالرغم من أن صلاحية الوصي مقبولة على كلي الطرفين، فإنه يتم فعلا بينهما التفاوض الذي يملك فيه كلا الطرفين تأثيرا، وإن لم يكن متساويا. وفي بعض من الحالات يُنظر إلى الوصي كجهة داعمة تتيح التحديد الذاتي، بينما يشكل في حالات أخرى عنصرا معيقا، وخصوصا على الصعيد الاقتصادي. ولكنه بالنسبة إلى من أُجريت معهم مقابلة ممن نُصِّب لهم وصي، تكون إمكانية تحقيق رغباتهم أقل أهمية من الانسجام العائلي. ويتناول الجزء الأخير من المقال معنى هذه المكتشفات، ويطرح بعض التوصيات التطبيقية.

من التشريع إلى تطبيق اتّخاذ قرارات مدعوم في إسرائيل: وجهة نظر جهات مصمِّمة للسياسة

أورانيت دان[7] وكيرن أورباخ برنياع[7]

يكون اتّخاذ القرارات المدعوم عبارة عن تسوية قانونية تمت بلورتها في إطار تعديل 18 من قانون الأهلية القانونية والوصاية سنة ت. ش. ع. و. العبرية-2006 (فيما يلي: "القانون"). حيث وضع التعديل أمام الدولة تحديا ملحوظا: ترسيخ أداة قانونية جديدة. وتَميَّز الطريق لتطبيق التشريع بسيرورات متوازية من بلورة سياسة وعمل ميداني جادّ، مما تَيسَّر في أحيان متقاربة من خلال الاستفادة من فرص سنحت وموارد توفرت. واعتمد تطبيق القانون على التعلّم من النشاط في إسرائيل الذي سبق التشريع- حوالي أربعين أمرا بتنصيب داعم أُصدِرت في المحاكم، وبرامج تجريبية بمبادرة منظمات اجتماعية وغيره- وكذلك على استعراض ما يحصل عالميا في هذا المجال. وتمثلت الوظيفة الرئيسية للوصي العام في بداية الطريق بالإجراء الكلي للسيرورة وإتاحة التواصل بين الدوائر الحكومية، وهيئات الدولة والمنظمات المدنية المعنية. فلهذا الغرض شُكِّلت بضعة أفرقة قيادية، اعتنى كل واحد منها بمجال مختلف. حيث تَمثَّل التحدي المركزي بالكشف عن الإجراء الجديد ورفع مستوى الوعي حوله لدى شرائح جماهيرية متنوعة. وفي الوقت نفسه بُلوِر وأُصدِر نظام إجرائي على أساس مدرَكات فكرية تراكمت ميدانيا، لكي تتصرف كافة الجهات على نحو متشابه حتى توضع ضوابط. وإن الحاجة التي تولدت من الميدان إلى تأهيل داعمين وتطوير نظرية مهنية، أسفرت عن افتتاح دورات تأهيلية، وذلك إلى جانب تطوير منهجية تطبيقية من خلال استخلاص المعرفة من الميدان وإدماجها مع سياسة الوصي العام. ويتمثل طموحنا بإحداث توسيع ملحوظ لعدد التنصيبات، فلهذا الغرض يلزمنا الاعتراف بوجود عوائق والتعامل بشجاعة ومهنية مع التحديات. فإن السيرورات

---

7 الوصي العام، وزارة العدل

التطويرية التي نعتني بها في الوقت الراهن- تطوير قناة اتّفاقية ونموذج مراقبة متميز- قد تقرّبنا من هذه الغاية.

"تمرّ حقا بتجربة لا تكون تطوعا كلاسيكيا": دوافع للتطوع، وتحديات ومعضلات عند داعمين متطوعين لاتّخاذ القرارات

راحيل ليفي-عراقي[8]، إيتاي غرينشبن[9]، روني هولر[9]، وشيرلي فرنر[9]

يكون اتّخاذ القرارات المدعوم عبارة عن بديل ابتكاري للوصاية، يهدف إلى دعم أشخاص أصحاب إعاقة أو أشخاص مسنين يحتاجون إلى المرافقة في سيرورة اتّخاذ القرارات. واعتبارا من 2016 تكون هذه التسوية القانونية منظَّمة رسميا في إسرائيل أيضا، فيتمثل أحد أبعادها المتميزة غير المدروسة بإمكانية تنصيب داعمين لاتّخاذ القرارات يؤدون وظيفتهم تطوعيا. وعلى ضوء تميُّز وظيفة الداعم المتطوع، تودّ هذه الدراسة التعرّف إلى الدوافع للتطوع مع المعضلات والتحديات المركزية التي يواجهها داعمون متطوعون أثناء تأدية وظيفتهم، من وجهة نظرهم. وفي إطار الدراسة أُجريت مقابلات معمَّقة مع متطوعين يوفرون الدعم إلى أشخاص أصحاب إعاقة. حيث تدل مكتشفات الدراسة على أن الداعمين المتطوعين يُدفعون إلى ذلك لاعتبارات شمولية، مع التطابق مع الدوافع التي رُصِدت في الأدب الشائع حول التطوع. فبحث البعض منهم عن تحدي ذي معنى، وأرادوا تعلُّم المزيد عن هذا المجال الجديد لأسباب شخصية ومهنية. وكذلك يُدفعون إلى ذلك لاعتبارات تعكس الانجذاب المتميز إلى التطوع كداعم لاتّخاذ القرارات. فمثلا، ودّ البعض من المتطوعين تدعيم الأداة القانونية الجديدة لاتّخاذ القرارات المدعوم من باب الريادة الإيديولوجية، وكذلك لعلاقة شخصية ومهنية بهذا المجال. ويتبين أيضا من مكتشفات الدراسة أنه خلال التطوع يلقى المتطوعون معضلات مختلفة، ومن ضمنها الحاجة إلى بناء علاقات ثقة وقرب، والتعامل مع صراعات ترتبط بالتوتر بين رغبة الإنسان ومصلحته. ولكون المسيرة التعلّمية في مجال اتّخاذ القرارات المدعوم لا تزال في وسطها، ستساعد مكتشفات الدراسة على تحسين المجال وتطوير برامج استقطاب، وتأهيل ومرافقة مكيَّفة مع المتطوعين.

إتّخاذ القرارات المدعوم الأمثل: مَفْهَمَة من الميدان

هيلا ريمون-غرينشبن[9]

إن تعديل 18 من قانون الأهلية القانونية والوصاية، الذي تم اعتماده في سنة 2016، اعترف بأداة قانونية جديدة- إتّخاذ قرارات مدعوم- كبديل للوصاية، وثبّت نفاذها في القانون. حيث يدور الحديث هنا عن منهجية تطبيقية جديدة في إسرائيل، وفي العالم عموما، بينما يكون النشاط البحثي-تجريبي

---

8 مستشفى ألين ومدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس

9 معهد مابيرس-جوينت-بروكدايل، ومدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس

في هذا المجال ضيق النطاق. فيكون اتّخاذ القرارات المدعوم عبارة عن تسوية رسمية يحصل فيه داعم اتّخاذ القرارات على تنصيب من المحكمة، وتتمثل وظيفته بالحفاظ على استقلالية شخص يصعب عليه اتّخاذ القرارات في شؤونه المالية، أو الشخصية، أو الطبية وفي فهم المعلومات. ويمكن لداعم اتّخاذ القرارات أن يكون داعما قريبا، أو داعما مهنيا أو داعما متطوعا. ويكون قليلا جدا ما يُعلم عن كيفية تطبيق تسويات اتّخاذ القرارات المدعوم في العالم وإسرائيل، فلا نموذج مبلوَر من منهجية تطبيقية مثلى (best practice). فبالتالي، كانت الغاية من الدراسة هي التعرّف إلى مواقف متّخذي قرارات، وداعمي اتّخاذ قرارات ومهنيين، من مسألة الدعم الأمثل ومكوناتها. حيث تم هذا التقصّي من خلال مقابلات مع مهنيين، ومع متّخذي قرارات ومع داعمي اتّخاذ القرارات العائدين لهم، ومع جهة ثالثة لها دخل في علاقة الدعم. وتشير مكتشفات الدراسة إلى خمسة أبعاد من الدعم الأمثل: دعم يكون مفيدا; إلتزام الداعم بفكرة المساواة والحق في التمتع بالاستقلالية من جانب متّخذ القرارات; نوعية وشكل العلاقات بين متّخذ القرارات والداعم; كيفية تصرُّف الداعم فعلا (منهجية تطبيقية); وقضايا مبدئية وأخلاقية في الدعم والتصرف الأخلاقي للداعم. وإن مكتشفات الدراسة والمدركات الفكرية الناشئة منها، إلى جانب المَفْهَمَة المعروضة الخاصة بالدعم الأمثل، قد تسهم في ترقية مستوى التأهيل، والمنهجية التطبيقية والسياسة في مجال اتّخاذ القرارات المدعوم في إسرائيل، وتساعد على دفعه إلى الإمام.

إختيار الدعم ودعم الاختيار: حول الصلة بين اتّخاذ قرارات مدعوم، وتطوير استقلالية وألعاب حاسوبية ب-5،000 شيكل

إيريس شنايدر[10] وبيتر ملمكويست[11]

يدرس مقال الرأي هذا سيرورة اتّخاذ القرارات المدعوم بالنسبة لتوحديين في سياق تعديل 18 من قانون الأهلية القانونية والوصاية في إسرائيل. فإن المؤلفين- أم وولدها، كلاهما توحديان- يُدمجان التحليل النظري مع مدرَكات فكرية من تجربتهما الشخصية. حيث يعرضان آلية الدعم كخيار عملي لتطوير الاستقلالية والوكالة الذاتية، مع الحفاظ على حقوق الفرد في المرور بتجارب، والتعلّم من الأخطاء، وإفساح المجال لاحتياجاته والتطوّر على نحو مستقل. وإن المقال، الذي يكون مهيكَلا على حوار بين المؤلفين، يعرض اتّخاذ القرارات المدعوم كبديل أكثر لبقا ومناسبة من نموذج الوصاية التقليدي. حيث يتعامل مع حواجز اجتماعية تشكك في الأهلية وشرعية الحقوق لأشخاص أصحاب إعاقات، وانطلاقا من نظريات في مجال دراسات الإعاقات يكشف عن الكيفية التي تتّبع بها التوجهات الاجتماعية الرائجة التمييز تجاه التوحديين مع تقييد قدرتهم على تحقيق استقلاليتهم.

---

10 توحدية، قسم علم الاجتماع وعلم الإنسان، جامعة بن غوريون في النقب
11 توحدي